محمد عبدالله يونس

مدرس مساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

تطرح دولة الإمارات منذ قيام الاتحاد في الثاني من ديسمبر عام ١٩٧١ نموذجاً فريداً لامتزاج التنمية المستدامة، والحكم الرشيد، والتقدم التكنولوجي، والتضامن المجتمعي، في ظل تكامل قيم الأصالة التراثية، والتشبث بالموروث الثقافي بالتحديث المتواصل، والتطلع للصدارة العالمية، وهو ما عبرت عنه مقولة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، بأن دولة الإمارات "لم تعد دولة في عالم وإنما عالم في دولة"، تعبيراً عن التوجهات العالمية الحاكمة لسياسات دولة الإمارات وتجاوزها مرجعية النطاق الإقليمي، سواء الخليجي أو الشرق أوسطي(١).

في هذا الإطار تحل الذكرى الثالثة والأربعون لليوم الوطني في دولة الإمارات، في ظل تصدرها مختلف مؤشرات التنمية الاقتصادية وبيئة الاستثمار والخدمات العامة والتطور التكنولوجي والحكم الرشيد ورضا المواطنين، وهو ما يؤكد تبلور نموذج صاعد تسعى دول عديدة في العالم لمحاكاته والإفادة من أركانه المركزية والسياسات الداعمة لتماسك وازدهار التجربة الاتحادية الأكثر نجاحاً وتميزاً في منطقة الشرق الأوسط؛ وهو ما يثير تساؤلات جوهرية حول أبعاد النموذج الإماراتي، والفلسفة الكامنة في السياسات الداعمة لتميزه، وأسباب صعود النموذج وتفرده في منطقة الشرق الأوسط، وآفاق المستقبل في ظل التحديات الإقليمية والدولية الصاعدة.

النموذج الإماراتي:

فلسفة وأبعاد ومؤشرات تجربة التنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة

أولاً: «الدولة النموذج» في الاتجاهات النظرية

لم تتطرق أغلب أدبيات علم السياسة لفكرة "الدولة كنموذج" على اعتبار أن خصوصية السياقات الداخلية والإقليمية والدولية عادة ما تؤدي لتفاوت أركان النماذج التنموية وتقوض دعائم المنطق الذي تستبطنه مقولات محاكاة النماذج، وإعادة إنتاجها في سياقات مغايرة لتلك التي دفعت لتبلور النتائج. لكن ذلك لا يمنع أن "فكرة الدولة النموذج" تجد أبعادها في عدد من السياقات النظرية، مثل أدبيات بناء الدولة، وتعزيز المكانة عبر تفعيل القوة الناعمة، ونظريات انتشار السياسات.

1 ـ "النموذج" وبناء الدولة:

حضرت فكرة الدولة النموذجية بقوة في أدبيات "إعادة بناء الدولة" State Building، والتي يُقصد بها إدخال تحولات جذرية في بنية مؤسسات الدولة والثقافة السائدة في المجتمع وإعادة هيكلة نظمها الاقتصادية والسياسية، سواء على أثر الاستقلال من الاستعمار الأجنبي، أو الهزيمة العسكرية الكاملة، حيث ارتبطت فكرة الدولة النموذج بتدخل قوة خارجية في عملية إعادة بناء الدولة لهيكلة مؤسسات هذه الدولة اتباعاً لنموذج الدولة المهيمنة اقتصادياً واجتماعياً، أو التدخل لدعم بناء دولة كأحد أنماط صياغة نموذج إرشادي، إقليمياً وعالمياً[2].

ولم تغب فكرة "الدولة النموذج" بأي حال عن الممارسات الدولية باعتبارها أحد مصادر القوة الداعمة للمكانة الإقليمية والدولية للقوى الكبرى والمتوسطة، حيث ارتبطت فكرة "صناعة الدولة النموذج" بنهاية الحرب العالمية الثانية وسقوط نظم الحكم في اليابان وألمانيا، وسعي الولايات المتحدة آنذاك لدعم النهضة الاقتصادية والمجتمعية في هذه الدول لتحقيق عدة أهداف أهمها التصدي لاحتمالات تمدد الشيوعية باتجاه الدول المنهزمة في الحرب، وصنع نموذج يحتذى للتنمية قائم على تطبيقات الرأسمالية في خضم الاستقطاب الثنائي الحاكم للحرب الباردة.

ويندرج في هذا الإطار دعم الولايات المتحدة لليابان في مطلع خمسينيات القرن الماضي، ومشروع مارشال لإعادة بناء ما دمرته الحرب في القارة الأوروبية، وتعزيز بنية النظام الرأسمالي في ألمانيا الغربية واليابان في مواجهة التمدد العالمي للاتجاهات الاشتراكية في الدول التي تحررت من الاستعمار عقب الحرب العالمية الثانية.

2 ـ "النموذج" وتعزيز المكانة:

في المقابل تُطرح فكرة "الدولة النموذج" في إطار الأبعاد غير الملموسة للقوة Intangible Power، خاصة القوة الناعمة Soft Power، التي مثلت الأطروحة المركزية لـ "جوزيف ناي" منذ كتابه "مُلزمة بالقيادة: الطبيعة المتغيرة للقوة الأمريكية" الصادر عام 1990، والذي تبعه في العام ذاته نشر مقال في مجلة فورين بوليسي الأمريكية تحت عنوان "القوة الناعمة"، والتي تعني في هذا الصدد القدرة على تحقيق النواتج المطلوبة بالاعتماد على جاذبية الدولة، اعتماداً على النموذج الذي تطرحه من حيث الثقافة عالمية الانتشار والمبادئ والقيم التي تستند إليها، وسياساتها التي تؤسس صورة إيجابية عن الدولة، مما يوجد تعاطفاً معها[3].

وتتمثل أهم أدوات القوة الناعمة في الاستمالة بالإقناع والجاذبية من خلال تقديم النموذج المثالي للسياسات والممارسات والقيم، وأخيراً تشكيل جدول الأعمال من خلال اختراق الدولة المستهدفة وتغيير خيارات سياساتها وترجيح تفضيلات معينة في مقابل تحييد تفضيلات أخرى لا تحقق مصالح الدولة التي تمارس القوة الناعمة، حيث إن القوة الناعمة تُعد بمنزلة صيغة طوعية لممارسة القوة تختلف عن أشكال الإجبار Coercion وممارسة الضغوط Pressure والمساومة والتدخل السياسي المباشر لفرض خيارات معينة على صانع القرار في الدولة المستهدفة.

وفي هذا الإطار ركز جوزيف ناي على ثلاثة مصادر محورية للقوة الناعمة تتمثل في: القيم السياسية للدولة التي تتجلى بمصداقية في سياساتها الداخلية والخارجية، والسلوك الخارجي للدولة حينما يتفق مع مقتضيات الشرعية الدولية، وأخيراً الثقافة السائدة في الدولة عندما تصبح عالمية الانتشار وجاذبة للمجتمعات الأخرى. وفي مرحلة لاحقة ركز ناي على امتزاج كل من القوة الصلبة والناعمة في إطار "القوة الذكية" التي تركز على التوظيف الغائي السياقي لمصادر القوة المختلفة لتحقيق مصالح الدولة[4].

وليس بعيداً عن أفكار ناي حول جاذبية النموذج أطروحة ميهران كامرافا Mehran Kamrava حول ما يمكن تسميته القوة الماهرة Subtle Power، والتي تعني القدرة على إحداث تأثير في مسار الأحداث من دون تدخل مباشر من خلال توظيف الموارد والمكانة الدولية الناتجة عن الريادة وجاذبية النموذج الذي تطرحه الدولة والقدرة على الإفادة من العناصر الرئيسية للقوة، ممثلة في أربعة مظاهر تتحقق عبر أربعة عناصر مركزية، هي: 1 ـ الأمن، حيث تتمتع الدولة بالحماية الأمنية والعسكرية؛ 2 ـ المكانة والسمعة الدولية، حيث تعتمد الدولة على التسويق والترويج وصناعة الصورة؛ 3 ـ الشرعية الدولية، حيث تنتهج الدولة دبلوماسية دولية خاصة تحقق لها ذلك؛ 4 ـ التأثير الإقليمي والدولي، حيث تخصص الدولة الاستثمارات اللازمة وتخصص موارد لتحقيق أهدافها الدولية[5].

ويتمثل الجانب الأهم في رؤية كامرافا في تأكيده على صعود ممارسات التسويق والترويج Marketing & Branding لنموذج الدولة كأحد أهم العوامل المحددة للمكانة الدولية وقدرة الدولة على التأثير في التفاعلات الإقليمية والعالمية، وهو ما يرتبط بما تطلق عليه الأدبيات في هذا الصدد "صناعة الصورة"، بمعنى قدرة الدولة على صياغة صورة عالمية لذاتها كمثال يحتذى في مجالات التنمية الاقتصادية، والتقدم التكنولوجي، وتقديم المساعدات الإنسانية، ودعم الشرعية الدولية، والحفاظ على التراث العالمي[6].

ولا ينفصل عن تحولات مفهوم القوة طرح مفهوم "القوة الافتراضية" Cyber Power، التي تُعرف على أنها "القدرة على توظيف الفضاء الافتراضي للتأثير في الأحداث في البيئات الواقعية الأخرى عبر الأدوات الإلكترونية"، أي توظيف الوسائل الافتراضية والمعلوماتية في التأثير في مسار التحولات الواقعية، وهو ما تمخضت عنه أشكال جديدة لعلاقات القوة بصعود دور فاعلين من غير الدول، مثل الشركات عالمية النشاط ومطوري المواقع والتطبيقات الافتراضية، فضلاً عن تعزيز دور الدولة

بتطوير أدوات يمكن من خلالها توجيه التطورات الواقعية، كونها تمكن الدولة من صياغة الرواية الأكثر رواجاً وإقناعاً لتطورات الواقع[7].

3- "النموذج" وانتشار السياسات:

تتردد فكرة الدولة "النموذج" في إطار نظريات انتشار السياسات Policy Diffusion Theories، والتي تركز على عمليات نقل الخبرات والنماذج والسياسات بين الفاعلين الدوليين كانعكاس لتصاعد الاعتماد المتبادل. ويؤشر سعي بعض الدول لمحاكاة تجارب وخبرات دول أخرى على تأثير الدولة النموذج في قرارات وخيارات تلك الدول من خلال التحديد غير المباشر لأجندة السياسات وعملية صنع القرار.

وفي هذا الصدد تميز بعض الدراسات بين عدة أنماط لانتشار السياسات ومحاكاة النماذج، أولها يتمثل في النسخ الكامل للسياسات والاجراءات في مجال معين Copying، وثانيها يتمثل في نقل العناصر الأساسية للسياسات من الدول الأخرى لكن مع مراعاة الخصوصية في التطبيق، أو ما يطلق عليه التكيف Adaptation، وثالثها يتمثل في التهجين Hybridization وهو ما يتمثل في الجمع والمواءمة بين عناصر متعددة من تجارب مختلفة، وأخيراً الاستلهام Inspiration، ويعني أن يكون النموذج الذي تمثله دولة معينة مصدر تحفيز وإلهام للتفكير في برامج مختلفة وحلول غير تقليدية للمشكلات الراهنة[8].

وعلى الرغم من عدم تطابق الاتجاهات السابقة كافة مع فكرة "الدولة النموذج"، فإنها تتقاطع جميعاً في محورية صياغة نموذج جاذب لسياسات وأدوار الدولة باعتبارها قوام ممارسة القوة الناعمة والافتراضية، وانتشار سياسات الدولة إقليمياً وعالمياً، وقدرتها على الإفادة من تراكم الموارد في التأثير في عملية صنع السياسة في دول أخرى عبر تدعيم مكانتها الدولية، وتكوين سمعة عالمية طيبة Reputation تحظى بقبول واستحسان الرأي العام في مختلف دول العالم.

ثانياً: فلسفة النموذج الإماراتي

تكشف مراجعة "رؤية الإمارات 2021" عن مدى التركيز على المعرفة والابتكار والتطوير والتنمية المستدامة والتنافسية كقيم حاكمة للاستراتيجية التنموية التي تتبعها حكومة الإمارات في ظل السعي لتحقيق سبع أولويات استراتيجية وهي (بناء اقتصاد معرفي تنافسي وبيئة مستدامة، وبنية تحتية متكاملة، ونظام للرعاية الصحية بمعايير عالمية، ومجتمع آمن وقضاء عادل، ومكانة عالمية متميزة، ونظام تعليمي رفيع المستوى، ومجتمع متلاحم محافظ على هويته). وتتلاقى الخطوط المركزية لهذه الاستراتيجية في التركيز على بناء الإنسان، استرشاداً بمنظومة قيم العدل والمساواة وروح التضامن.

وفي هذا الصدد تحكم النموذج الإماراتي عدة مرتكزات فكرية تتمثل فيما يلي:

1- الصدارة: حيث تُعد التنافسية والسعي لتحقيق الصدارة من أهم القيم المركزية الحاكمة للنموذج الإماراتي، وهو ما يعبر عنه تصريح الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، في مطلع نوفمبر 2014، بقوله "إننا جميعاً نريد لوطننا الصدارة دائماً والموقع الأول ومنافسة الدول المتقدمة، وفق استراتيجية عمل طموحة للوصول إلى أهدافنا الوطنية العليا"[9]، وهو ما جعل كلمات "الأول"، و"الأكبر" و"الأضخم" و"الأعلى" و"الأفضل" مفاتيح حاكمة لخريطة الوعي والإدراك الجمعي لدولة الإمارات، وهو ما تعبر عنه "رؤية الإمارات 2021" في محور "تعزيز مكانتها في الساحة الدولية" بالتأكيد على أن دولة الإمارات "لن تتأخر في سعيها نحو الأفضل" من خلال تنمية القطاعات الاقتصادية المتميزة مع مواصلة تطوير المزايا التنافسية، وإطلاق المهارات الفردية في شتى المجالات، بحيث يصبح كل مواطن إماراتي "بطلاً في مجاله"[10].

2- العالمية: لم تعد الدوائر الإقليمية الخليجية والعربية والشرق أوسطية هي الأطر المرجعية للنموذج الإماراتي في ظل سعي الإمارات إلى صك نموذج يسترشد بالمعايير والخبرات العالمية في مختلف المجالات، وهو ما أكدته تصريحات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، حول أن الإمارات أصبحت "منصة عالمية مفتوحة لاجتماع الأفكار وصياغة الحلول وصنع المستقبل"[11]، وذلك قبيل افتتاح قمة مجالس الأجندة العالمية في 9 نوفمبر 2014.

ويتجلى هذا التوجه العالمي في المعايير الاقتصادية والخدمية وبيئة العمل والاستثمار والمشروعات الإنشائية والبنية التحتية والنظم التعليمية والصحية والفعاليات الثقافية والفنية التي باتت جميعها تضاهي، إن لم تتفوق، على مثيلاتها في مختلف أنحاء العالم.

3- التواصل: حيث يرتكز النموذج الإماراتي على قيم الانفتاح على العالم والتعددية والاستفادة من ديناميات العولمة في شغل مكانة المحور العالمي Global Hub الذي يصل بين مختلف الدول والثقافات والمؤسسات في مختلف أنحاء العالم، علاوة على الدور الأهم كمركز عالمي للأعمال والاستثمار والخدمات وتفاعل الثقافات، بحيث تحولت دولة الإمارات إلى حلقة وصل رئيسية تربط الإقليم بالعالم. ولعل تنظيم دولة الإمارات لمعرض إكسبو الدولي 2020 تحت شعار "تواصل العقول وصنع المستقبل" يؤكد مدى رسوخ قيمة التواصل ضمن ثوابت النموذج الإماراتي[12].

4- الخصوصية: حقق النموذج الإماراتي توازناً فريداً بين العالمية والحداثة والخصوصية الثقافية والتشبث بالتراث الوطني والقومي والديني، بحيث أضحت أيقونة إقليمية لامتزاج الأصالة بالمعاصرة؛ وهو ما يتضح في الاهتمام بالهيئات المعنية بالحفاظ على تراث الدولة على غرار مركز الوثائق والبحوث وجمعية إحياء التراث الشعبي ونادي تراث الإمارات والمتاحف وقرى التراث المنتشرة في أرجاء الدولة كافة.

ويرتبط ذلك بإصدار مؤسسة الشيخ محمد بن راشد موسوعة الشعر العربي في مارس 2009 التي تعد أكبر موسوعة للشعر العربي في العالم، وتتضمن ما يزيد على 3.5 مليون بيت شعر لما يزيد على 3 آلاف شاعر عربي من مختلف العصور، فضلاً عن المبادرات الدولية التي تتبناها الدولة للحفاظ على التراث العالمي على غرار تخصيص جائزة عالمية باسم المغفور له بإذن الله

تعالى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ترعاها منظمة اليونسكو لتشجيع الإبداعات الإنسانية والأعمال التراثية المهددة بالاندثار[13].

5- التحديث: حيث تتصدر المعرفة والابتكار والتطوير القيم الحاكمة للتنمية الاقتصادية في الإمارات، وهو ما يتضح في تصدر تأسيس "اقتصاد معرفي عالي الإنتاجية" لرؤية الإمارات 2021 والتركيز على الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات وقطاعات الاتصالات والبنية التحتية للتدفقات المعلوماتية، فضلاً عن تحديد غايات استراتيجية لتعزيز المعرفة في الممارسات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات، أهمها مضاعفة نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى حوالي 1.5%، وتصل نسبة "عاملي المعرفة" إلى إجمالي العاملين بالدولة إلى نحو 40%، والتركيز على تطوير تطبيقات تدريس الرياضيات والعلوم لمختلف المراحل التعليمية التأسيسية[14].

ثالثاً: الإمارات في المؤشرات العالمية للتنمية

يرتكز النموذج الإماراتي على التوازن بين النمو والاستدامة والتقدم التدريجي في مختلف المجالات والاسترشاد بالرضا العام للمواطنين، والشراكة بين الدولة والمجتمع والقطاع الخاص ومراكز البحوث، والتطوير وتدعيم المكانة الإقليمية العالمية كغايات استراتيجية حاكمة للخطط والبرامج والمشروعات والمبادرات التي تضعها مؤسسات الدولة.

وفي هذا الإطار تتمثل أهم أبعاد تميز النموذج الإماراتي فيما يلي:

1- التنمية الاقتصادية: تكشف مراجعة المؤشرات الاقتصادية المختلفة عن النمو المتسارع لمختلف قطاعات الاقتصاد الإماراتي. فعلى مستوى المؤشرات الإجمالية، بلغت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي في دولة الإمارات حوالي 4.4% وفق التقرير الاقتصادي السنوي الصادر عن وزارة الاقتصاد الإماراتية عام 2013 لتصل قيمته الإجمالية حوالي 1025.6 مليار درهم في مقابل 982.7 مليار درهم عام 2012[15].

وعلى مستوى المؤشرات العالمية، فإن الاقتصاد الإماراتي قد شغل موقعاً متقدماً في مؤشرات عالمية متعددة. ففي مؤشر التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في عام 2014 تصدرت الإمارات الدول العربية لتشغل المرتبة 12 من بين 144 دولة، وهو مؤشر يقيس مدى التطور في المؤسسات والبنية التحتية وبيئة الاقتصاد الكلي والصحة والتعليم والتدريب وكفاءة أسواق السلع والعمل ورأس المال والتطور التكنولوجي والابتكار، حيث تقدمت دولة الإمارات سبعة مراكز دفعة واحدة[16].

ترتيب دولة الإمارات في المؤشرات الاقتصادية العالمية بين عامي 2013 و2014

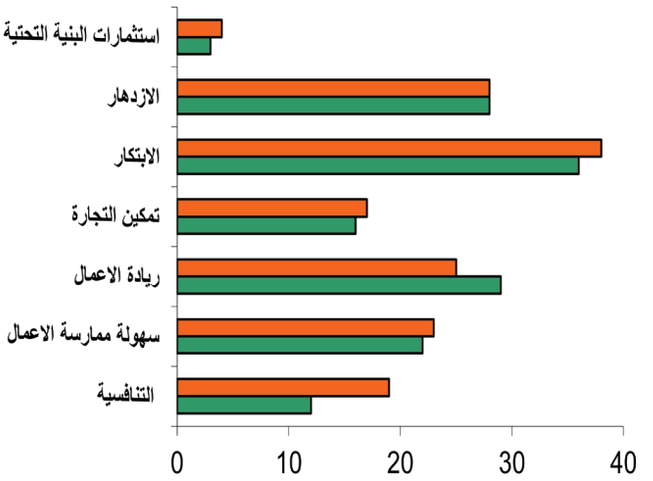

وفي السياق ذاته شغلت دولة الإمارات المركز 22 عالمياً في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال لعام 2014 الصادر عن البنك الدولي، في مقابل المركز 23 لعام 2013، حيث يقيس هذا المؤشر مدى مرونة إجراءات بدء الأنشطة التجارية وتسجيل الملكية والحصول على الائتمان وحماية المستثمرين والتجارة عبر الحدود والمرافق والضرائب[17].

كما احتلت الإمارات المرتبة 29 في المؤشر العالمي لريادة الأعمال والتنمية لعام 2014 الصادر عن المعهد العالمي لريادة الأعمال والتنمية بواشنطن، حيث بلغ مجموع النقاط التي سجلتها الدولة 48.3 نقطة، متقدمة على دول من بينها اليابان، وماليزيا، وإيطاليا، والصين، وهونج كونج[18].

وفي مؤشر تمكين التجارة العالمي لعام 2014 الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي، تصدرت الإمارات ترتيب الدول العربية، وجاءت في المركز 16 عالمياً، لتتقدم بمركز واحد عن ترتيبها العام الماضي[19].

أما مؤشر الابتكار العالمي لعام 2014 الذي تصدره جامعة كورنيل والمعهد الأوروبي لإدارة الأعمال "انسياد"، والمنظمة

ترتيب الإمارات في المؤشرات التكنولوجية 2008 -2014

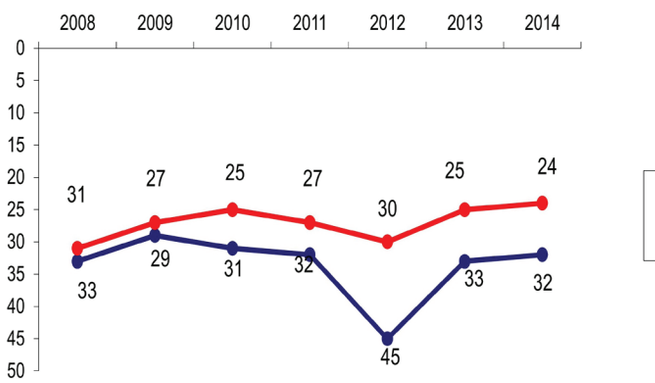

العالمية للملكية الفكرية، فقد تقدمت فيه الإمارات للمركز 36 عالمياً في مقابل شغلها المرتبة 38 في عام 2013 لتتصدر ترتيب الدول العربية، واحتلت السعودية المركز الثاني عربياً والمرتبة 38 عالمياً، وتبعتها قطر في المركز 47، والأردن في المركز 64، والكويت في المركز 69[20].

وحافظت دولة الإمارات على ترتيبها العالمي في مؤشر الازدهار لعام 2014 الذي يصدره معهد ليجاتوم في المملكة المتحدة، حيث احتلت المركز 28 متصدرة بذلك ترتيب جميع الدول العربية.

2- التطور التكنولوجي: تتصدر دولة الإمارات الترتيب الإقليمي في توظيف تكنولوجيا المعلومات في التطبيقات الاقتصادية والمجتمعية والخدمية والحكومية، حيث احتلت الإمارات المرتبة 32 في مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية الصادر عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة في عام 2014 مقابل احتلالها المركز 28 في عام 2013[21]، وتقدمت الإمارات من المرتبة 25 عام 2013 إلى المرتبة 24 على مؤشر الجاهزية

ترتيب دولة الإمارات في مؤشرات التنافسية في قطاع الاتصالات بين عامي 2009 و2013

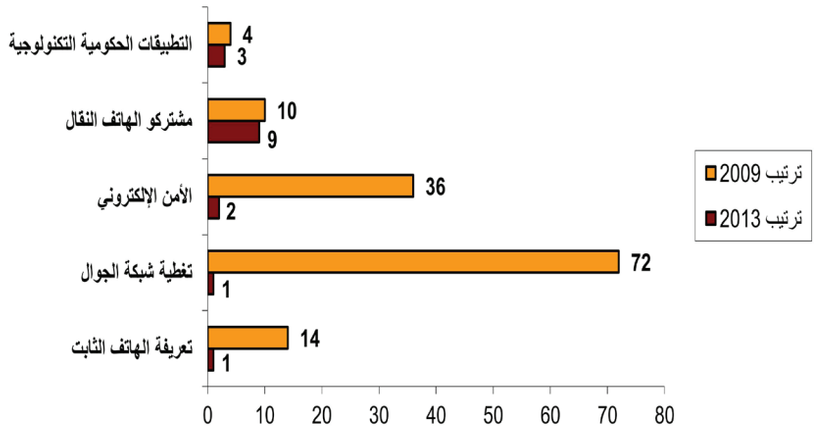

الشبكية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي عام2014. واحتلت المركز الأول عالمياً في مجال الربط بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحكومية، بحسب التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام 2014 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي.

وفي السياق ذاته استطاعت دولة الإمارات شغل موقع متقدم في مؤشر تنمية تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات عام 2014، حيث شغلت المرتبة 32 عالمياً مقارنة بالمرتبة 33 في العام الماضي، الذي كان قد شهد تقدم الإمارات 12 مركزاً دفعة واحدة بالمقارنة بعام 2012، في ظل انتشار الهواتف الذكية بنسبة تصل إلى 74% من السكان وتصاعد نسبة الاستفادة من الإنترنت من 70% في عام 2013 إلى حوالي 88% عام 2014. كما بلغت نسبة النمو السنوي لعدد مشتركي الهاتف النقال حوالي 14% في مقابل نسبة نمو سنوي تقارب 14% لعدد مستخدمي الإنترنت فائق السرعة في عام 2013[22].

ويتضح الارتباط بين تكنولوجيا المعلومات والاقتصاد في الاستراتيجية الوطنية للابتكار التي تبناها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم في أكتوبر 2014، والتي تستهدف جعل دولة الإمارات في صدارة دول العالم توظيفاً للابتكار في مختلف المجالات خلال الأعوام السبعة المقبلة، وتخصيص نسبة لا تقل عن 9% من الموازنة العامة السنوية لأنشطة البحوث والتطوير. ولا ينفصل ذلك عن ارتفاع نسبة "عاملي المعرفة" من إجمالي العاملين في الدولة إلى حوالي 20.8% وفق إحصائيات وزارة العمل في عام 2013 والسعي لمضاعفة هذه النسبة لتصل إلى حوالي 40% بحلول عام 2021[23].

3- الدبلوماسية الإنسانية: تصدرت دولة الإمارات الترتيب العالمي للدول المانحة للمساعدات الإنمائية الرسمية بالمقارنة بدخلها القومي لعام 2013 وفق إحصاءات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الصادرة في أبريل 2014، محققة تقدماً استثنائياً في هذا المجال بتقدمها من المركز 19 عالمياً عام 2012 إلى المركز الأول في عام 2013، حيث قدمت دولة الإمارات أكثر من 5 مليارات دولار مساعدات إنسانية وإنمائية وفق التقرير بنسبة زيادة سنوية بلغت حوالي 375% لعام 2013[24]. ويكشف التقرير الصادر عن وزارة التعاون الدولي الإماراتية في سبتمبر 2013 عن تنوع مجالات المساعدات الإماراتية الإنمائية[25]، وفق ما يؤكده الرسم البياني الخاص بتوزيع المساعدات الإنمائية الإماراتية في عام 2012.

وفي هذا الإطار تكشف مراجعة نشرات المساعدات الصادرة عن وزارة التنمية والتعاون الدولي بدولة الإمارات بداية من يناير حتى نوفمبر 2014 عن تصاعد متواصل في المساعدات الإنسانية التي قدمتها الجهات المانحة الإماراتية للدول النامية، مثل تبرع الهلال الأحمر الإماراتية بحوالي 3.6 مليون درهم لعلاج اللاجئين الفلسطينيين والسوريين المصابين بالسرطان في الأردن، وتوزيع الزى المدرسي على 5000 طفل في قطاع غزة، والتبرع بحوالي 734.6 مليون درهم لإعادة إعمار القطاع، وتوزيع مؤسسة خليفة بن زايد للأعمال الإنسانية مساعدات غذائية لحوالي 8000 أسرة من النازحين في أربيل بالعراق، وإطلاق مؤسسة دبي العطاء مبادرة "أعد بناء فلسطين.. ابدأ بالتعليم"، والتي تتكلف 11 مليون درهم.

وقامت مؤسسة محمد بن راشد للأعمال الإنسانية والخيرية بتقديم مساعدات إغاثة لـ 2500 أسرة من متضرري الفيضانات في السودان في مطلع سبتمبر 2014، وتمكنت حملة مكافحة شلل الأطفال في باكستان في أغسطس 2014 من تحصين ما لا يقل عن 5 ملايين طفل بتكلفة 440 مليون درهم، وأطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم مبادرة "سقيا الإمارات" في يوليو 2014 لتوفير مياه الشرب النقية لحوالي 5 ملايين شخص في دول الفقر المائي حول العالم، وغيرها من مبادرات إغاثة اللاجئين، وتوفير الإمدادات الغذائية والخدمات الطبية والتعليمية في سوريا والعراق والأردن واليمن[26].

توزيع المساعدات الإنمائية الإماراتية حسب القطاعات عام 2012 بالمليون درهم

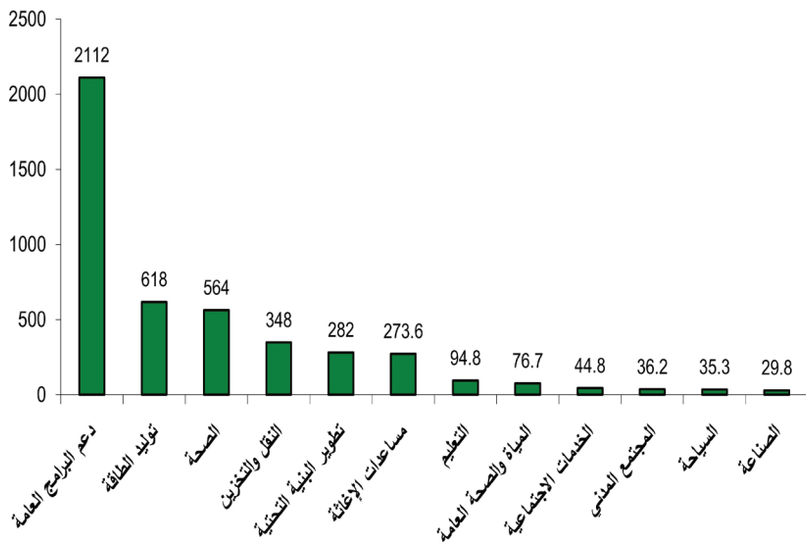

رابعاً: الإمارات ودولة الرفاه الاجتماعي

يرتكز النموذج الإماراتي على الإنسان باعتباره محور التنمية وهدفها الأخير، واعتمدت الدولة نموذجها الخاص بالرفاه الاجتماعي، والذي قاد لطفرة إيجابية في علاقة المواطن والمجتمع بالدولة، حيث يعد الرضا العام هو مقياس الحكم الفاعل والرشيد للدولة، كما يتضح في الأبعاد التالية، على سبيل المثال لا الحصر.

1- الارتقاء بالخدمات: تبنت دولة الإمارات نموذج دولة الرفاه الاجتماعي في ضبط العلاقة بين الدولة والمجتمع، وهو ما يتضح في تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 2014، حيث جاءت دولة الإمارات في المركز 40 على المستوى العالمي لترتقي بمعدل مركز واحد عن العام السابق.

وارتفع متوسط الأعمار المتوقع إلى حوالي 76.6 سنة في عام 2013 بالتوازي مع ارتفاع المتوسط المتوقع لسنوات الدراسة للنشء إلى حوالي 13.3 سنة، فضلاً عن ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي إلى حوالي 58 ألف دولار.

ويوضح الجدول المرفق مدى التطور في مؤشرات التنمية البشرية في دولة الإمارات في الفترة من عام 1980 حتى عام 2013[27].

وعلى مستوى المؤشرات التعليمية، فإن دولة الإمارات جاءت في المرتبة 23 في نتائج امتحان TIMSS للعلوم والرياضيات، والمرتبة 46 في نتائج امتحان PISA وفق تقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 2013. كما ارتفعت نسبة الالتحاق برياض الأطفال إلى 53.6%، ونسبة التخرج من المرحلة الثانوية إلى 74%، ونسبة الالتحاق بالسنة التأسيسية السابقة على التعليم الجامعي إلى 96%.

وفيما يتعلق بمؤشر جودة الخدمات الصحية، احتلت الإمارات المركز 35 عالمياً ضمن مؤشر ليجاتوم للازدهار الصادر عام 2013. كما ارتفع معدل الأطباء لكل 1000 مريض إلى حوالي 1.93، وارتفع معدل الممرضين لكل 1000 مريض إلى 4.09 وفق تقارير الأداء لعام2014[28].

ولا ينفصل ذلك عن تخصيص نسبة 51% من ميزانية الحكومة الاتحادية لعام 2014 لمشروعات التنمية والمنافع الاجتماعية بما تبلغ قيمته حوالي 23.5 مليار درهم، في مقابل 40%

تطور أهم مؤشرات التنمية البشرية في دولة الإمارات في الفترة بين عامي 1980 و2013

الأعوام	العمر المتوقع	سنوات الدراسة المتوقعة	نصيب الفرد من الناتج القومي بالدولار	قيمة مؤشر التنمية البشرية
1980	68.2	8.5	-	-
1985	70.2	9.7	-	-
1990	71.8	10.5	-	-
1995	73.1	10.8	-	-
2000	74.4	11.4	-	-
2005	75.5	12	67920	**0.831**
2010	76.4	12	42337	**0.816**
2011	76.5	12	42291	**0.817**
2012	76.7	12	42716	**0.818**
2013	**76.7**	**13.3**	**58086**	**0.825**

للشؤون الحكومية و3.5% لقطاعات البنية التحتية والاقتصادية و3.4% للمصروفات الاتحادية و2.1% للأصول المالي.

وانعكست أولويات دولة الإمارات في تصدر قطاع التعليم قائمة مشروعات التنمية الاجتماعية، حيث تم تخصيص نسبة 21% من إجمالي قيمة الموازنة العامة لبرامج التعليم العام والعالي والجامعي بقيمة إجمالية تبلغ 9.8 مليار درهم مقابل 3.7 مليار درهم للقطاع الصحي بنسبة 8% من الموازنة العامة[29].

2- الرعاية الاجتماعية: حيث تكشف إحصائيات وزارة الشؤون الاجتماعية الإماراتية عن تصاعد قيمة المساعدات الاجتماعية التي تقدمها الدولة من 2.33 مليار درهم عام 2011 إلى حوالي 2.72 مليار درهم عام 2012 ثم إلى 2.75 مليار درهم عام 2013؛ مما يعكس مدى الاهتمام بتحقيق التوازن الاجتماعي وتدعيم شبكة الأمن المجتمعي.

وفي السياق ذاته تصاعد إجمالي عدد المستفيدين من المساعدات الاجتماعية التي تقدمها الحكومة الإماراتية من 83 ألف مواطن تقريباً عام 2011 إلى حوالي 92 ألف مواطن عام 2013 وفق بيانات وزارة الشؤون الاجتماعية. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن استحقاقات الرعاية الاجتماعية لا تقتصر على المواطنين فقط، وإنما تمتد لتشمل بعض الحالات من الأجانب، مثل المعاقين والعاجزين صحياً والأرامل والمطلقات وأبنائهم.

ولا ينفصل ذلك عن تخصيص الدولة 3.4 مليار درهم من الموازنة العامة لعام 2014 للإنفاق على برامج ضمان الحقوق الاجتماعية المختلفة وتفعيل الدعم المجتمعي، فضلاً عن تخصيص 4.3 مليار درهم لبرامج التقاعد والمعاشات للعاملين بمؤسسات الدولة[30].

3- تعزيز أمن المواطن وسيادة القانون: حيث شغلت دولة الإمارات المرتبة 11 في مؤشر الاعتماد على الخدمات الشرطية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي عام 2013 في تصاعد معدلات الاستجابة الشرطية لحالات الطوارئ إلى 4 دقائق بالمقارنة بحوالي 5.75 دقيقة في عام 2012، فضلاً عن انخفاض عدد حوادث الطرق إلى 5124 حادثاً عام 2013 مقارنة بحوالي 5454 حادثاً في عام 2012 و7642 حادثاً في عام 2011[31].

وتصدرت دولة الإمارات مختلف مؤشرات الأمن وحكم القانون لعام 2013، حيث احتلت المركز الأول عالمياً في مؤشر غياب الجريمة المنظمة، والمركز 5 عالمياً في مؤشرات الأمن المادي والنظام وكفاءة الإطار القانوني وكفاءة قوانين الإقامة[32]. هذا فضلاً عن تحقيق الصدارة الإقليمية والمركز 27 عالمياً في مؤشر سيادة القانون لعام 2014 الصادر عن مشروع العدل العالمي، حيث جاءت الإمارات في المرتبة الأولى إقليمياً والسابعة عالمياً في مجال العدالة الجنائية. كما جاءت في المركز الأول إقليمياً والمركز 23 عالمياً في مجال تطبيق الإجراءات التنظيمية، وحلت

ترتيب دولة الإمارات في مؤشرات الأمن وحكم القانون بين عامي 2008 و2013

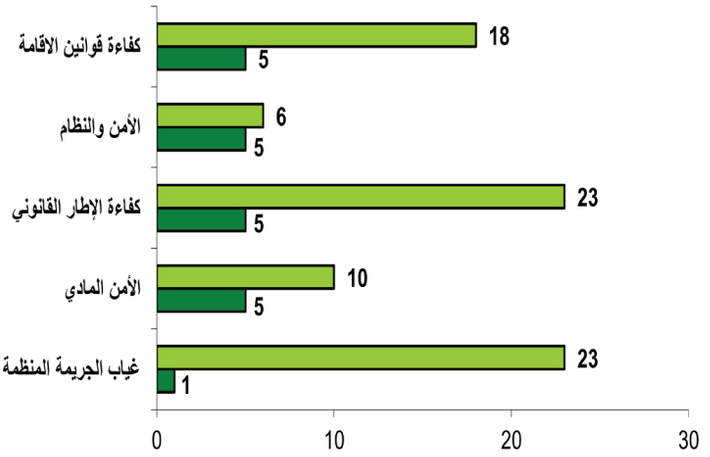

في المركز التاسع عالمياً في مؤشر غياب الفساد في الجانب التنفيذي، فضلاً عن تحقيق المركز الأول إقليمياً في مجال غياب الجريمة بمعدل 0.96 نقطة، وأيضاً الصدارة الإقليمية في مؤشر غياب الفساد بالهيئة القضائية بمعدل 0.79 نقطة؛ مما يعكس مدى كفاءة النظم الأمنية والتشريعية والقضائية بدولة الإمارات[33].

خامساً: مقاييس فاعلية السياسات التنموية الإماراتية

حققت دولة الإمارات طفرة استثنائية في مستوى المردود المجتمعي والدولي لسياساتها التنموية والرؤى الاستراتيجية التي اتبعتها مؤسسات الدولة. فوفقاً لمؤشر السعادة العالمي الصادر في مارس 2014 عن شبكة حلول التنمية المستدامة التي أسستها الأمم المتحدة، تصدرت دولة الإمارات ترتيب الدول العربية، وجاءت في المركز 14 عالمياً، متقدمة أربعة مراكز عن ترتيبها العام الماضي، في حين احتلت سلطنة عُمَان المركز 23، وقطر المركز 27، والكويت المركز 32، والسعودية المركز 33. ويعتمد المؤشر على تحليل نتائج استطلاعات رأي عالمية حول الأوضاع المعيشية للمواطنين في مختلف دول العالم.

من جانب آخر احتلت الإمارات صدارة مؤشر الثقة بالإجراءات الحكومية في عام 2014، والذي تصدره مؤسسة إيدلمان العالمية بعدد نقاط بلغ 79 نقطة، في مقابل احتلال المركز السادس عالمياً بعدد نقاط بلغ 66 نقطة في عام 2013[34].

ويرتبط ذلك بإطلاق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم مبادرة قياس سعادة المواطنين ورضاهم عن الخدمات الحكومية في 11 أكتوبر 2014، من خلال تثبيت أجهزة قياس إلكترونية في كافة الدوائر الحكومية، تكون مرتبطة بشبكة مركزية وتقوم برصد بيانات هذا المؤشر وإرسالها بشكل يومي لمتخذي القرار لرصد التفاوت في مستوى السعادة والرضا في المناطق الجغرافية والحكومية المختلفة.

على الصعيد ذاته كشف مؤشر ثقة المستهلكين الصادر عن مؤسسة ماستركارد العالمية في مطلع نوفمبر 2014 عن استقرار معدلات ثقة المستهلكين في الاقتصاد الإماراتي لتصل إلى نحو 88.7% من إجمالي من تم استطلاع آرائهم، وانعكست حالة التفاؤل على

نتائج الاستطلاع في ظل تأكيد 97.3% تفاؤلهم حول التوظيف و94.7% ثبات الدخل و96.2% للاقتصاد بصفة عامة[35].

كما كشفت نتائج "مؤشر سي إن بي سي - بيرسون مارستيلر الأول للانطباعات السائدة حول المؤسسات" الصادرة في 24 سبتمبر 2014، عن أن 83% من المواطنين و90% من المسؤولين التنفيذيين لديهم تصورات إيجابية حول الدور الريادي للحكومة الإماراتية، وأبدى حوالي 73% من المواطنين و95% من المسؤولين التنفيذيين ثقتهم في المؤسسات والشركات العاملة في دولة الإمارات[36].

وحول رأي الشباب الإماراتي، تشير نتائج استطلاع "أصداء بيرسون- مارستيلر السنوي السادس لرأي الشباب العربي الصادر في أبريل 2014 إلى أن شباب الإمارات هم الأكثر تفاؤلاً بالمستقبل، مقارنة بمختلف الدول العربية، حيث عبر 69% من الشباب الإماراتي عن يقينهم بأن لديهم فرصاً أكبر من الأجيال السابقة في ريادة الأعمال. كما احتلت الإمارات المركز الأول في استطلاع رأي الشباب العربي حول البلد الذي يفضلون الإقامة به بنسبة 39% في مقابل 21% للولايات المتحدة و14% للسعودية و13% لكل من فرنسا وقطر، بينما اختفت تركيا من قائمة أفضل خمس دول جاذبة للشباب العربي بعدما كانت تحتل المركز الرابع في استطلاع عام 2013[37].

وتتشابه هذه النتائج السابقة مع نتائج استطلاع للرأي أجرته المؤسسة التركية للدراسات الاقتصادية والاجتماعية في سبتمبر 2013، حيث أكد تراجع شعبية تركيا في منطقة الشرق الأوسط، بينما جاءت دولة الإمارات في المرتبة الأولى في استطلاع شعبية دول الإقليم بنسبة 67% من آراء المبحوثين في مقابل 60% للمملكة العربية السعودية و59% لتركيا؛ وهو ما يمثل تغيراً جوهرياً في توجهات شعوب الإقليم تجاه تركيا التي كانت تحتل المرتبة الأولى في عام 2011 بنسبة 78%[38].

أخيراً، لقد حددت رؤية الإمارات 2021 عدة غايات استراتيجية قابلة للتنفيذ بحلول هذا العام، فعلى المستوى الاقتصادي تستهدف الاستراتيجية زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 5%، والوصول لموقع بين أفضل عشر دول في نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، وكذا في مؤشرات التنافسية وريادة الأعمال، فضلاً عن مضاعفة نسبة المواطنين إلى إجمالي القوة العاملة، ومضاعفة نسبة "عمالة المعرفة".. وجميعها مؤشرات قابلة لقياس مدى الإنجاز في إطارها بصورة كمية يمكن تقييمها، وهو ما ينطبق على أركان الاستراتيجية المعلوماتية والاجتماعية والأمنية والقضائية والبيئية والتعليمية والصحية كافة.

1- "في تصريحات بمناسبة فوز الإمارات بإكسبو 2020 ، محمد بن راشد: الإمارات ليست دولة بل العالم في دولة"، **موقع 24 الإماراتية**، 3 ديسمبر 2013 http://goo.gl/wPrmT1

2- محمد سعد أبو عامود، "في بناء الدولة الوطنية"، (**السياسة الدولية**: العدد 162، أكتوبر 2005) http://goo.gl/Zdkbqw

3- علي جلال معوض، " مراجعة مفهوم القوة الناعمة: خصوصية السياق الشرق أوسطي"، في أمجد جبريل (محرر)، **"الثقافة ودراسات الشرق الأوسط: أعمال المؤتمر العربي التركي الأول للعلوم الاجتماعية"**، (أنقرة: معهد التفكير الاستراتيجي، 2012)، ص ص 25-24

4- سعاد محمود أبو ليله، "دورة القوة: ديناميكيات الانتقال من الصلبة إلي الناعمة إلي الافتراضية"، ملحق اتجاهات نظرية، (**السياسة الدولية**: العدد 188 ، أبريل 2012) http://goo.gl/ovQMVS

5- Mehran Kamrava, "**Qatar: Small State, Big Politics**", (New York: Cornell University Press, 2013), pp 60 – 61.

6- **Ibid**, pp.60-63

7- Joseph S. Nye, "**Cyber Power**", (Cambridge, MA: Belfer center for Science and International Affairs, Harvard Kennedy School, 2010) ,pp.4-12

8- علي جلال معوض، " انتشار السياسات: تحليل انتقال الممارسات والنماذج التنموية بين الدول"، (**أفاق التنمية**: العدد 9، يناير 2014) ص ص 15-10

9- " محمد بن زايد: الإمارات ماضية بعزم وثبات لمزيد من الإنجازات الحضارية وبناء مستقبل واعد"، **صحيفة البيان الإماراتية**، 3 نوفمبر 2014

10- "متحدون في الطموح والعزيمة"، ملف تعريفي برؤية الإمارات 2021، **موقع رؤية الإمارات** 2021 http://goo.gl/pNd9v7

11- "محمد بن راشد: الإمارات منصة عالمية لاجتماع الأفكار وصياغة الحلول وصنع المستقبل"، **صحيفة الاتحاد الإماراتية**، 9 نوفمبر 2014 http://goo.gl/LcK4Rs

12- موقع مفهوم معرض إكسبو دبي 2020 http://expo2020dubai.ae/ar/theme

13- " مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم تصدر "موسوعة الشعر العربي الإلكترونية"، **موقع الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم** ، مارس 2009 http://goo.gl/7bewis

14- "الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات 2021" http://goo.gl/QRBBeX

15- "التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2013"، موقع وزارة الاقتصاد بدولة الإمارات العربية المتحدة http://goo.gl/QCf6oR

16- محمد أحمد عبد المعطي، "تباينات حادة: دول الشرق الأوسط علي مؤشر التنافسية العالمي، تقرير المستقبل، (**اتجاهات الأحداث**: العدد 3 ، أكتوبر 2014)، (أبوظبي: مركز المستقبل للدراسات المتقدمة ، 2014)، ص 7

17- "ترتيب الاقتصادات علي مؤشر سهولة ممارسة الأعمال"، **موقع قياس تنظيم الأعمال التجارية التابع للبنك الدولي**، يونيو 2014 http://goo.gl/cHpiLj

18- "الإمارات في المرتبة 29 على مؤشر تطور ريادة الأعمال 2014 "، **صحيفة البيان الاقتصادي**، 18 أبريل 2014 http://goo.gl/4s3SOj

19- "الإمارات الأولى إقليمياً و الـ 16 عالمياً في تقرير تمكين التجارة العالمية"، **صحيفة الاتحاد**، 1 أبريل 2014 http://goo.gl/FKmvWP

20- "الإمارات الأولى شرق أوسطياً بأدائها الشامل على مؤشر الابتكار العالمي"، **صحيفة الاتحاد**، يوليو 2014

21- "**الحكومة الإلكترونية 2014** "، (نيويورك: إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية، الأمم المتحدة 2014)، ص 46

22- "تصنيف الإمارات وفق المؤشرات الدولية"، **موقع هيئة تنظيم الاتصالات بدولة الإمارات**، 2014 http://goo.gl/9pvKJT

23- "جدول المؤشرات الوطنية"، **موقع رؤية الإمارات 2021** http://goo.gl/fPCUVK

24- "الإمارات الأولى عالمياً في تقديم المساعدات الخارجية لعام 2013 "، **موقع الإمارات اليوم**، 8 أبريل 2014 http://goo.gl/61eQ0m

25- "**المساعدات الخارجية بدولة الإمارات**"، تقرير صادر عن وزارة التنمية والتعاون الدولي بدولة الإمارات المتحدة، (أبوظبي: وزارة التنمية والتعاون الدولي، سبتمبر 2013)، ص 22

26- نشرات المساعدات الصادرة عن وزارة التنمية والتعاون الدولي بدولة الإمارات العربية المتحدة في الفترة من نوفمبر حتى يونيو 2014 http://goo.gl/dnKrQd

27- "**Human Development Report 2014**", (New York: United Nations Development Program, 2014), p.160

28- "جدول المؤشرات الوطنية"، **موقع رؤية الإمارات** 2021 http://goo.gl/V7HafO

29- "محمد بن راشد يوجه بتخصـــيص 51% من ميزانية 2014 للمنافع الاجتماعية"، موقع الإمارات اليوم الإخباري، 28 أكتوبر 2014 http://goo.gl/qotrg5

30- "إحصائيات الضمان الاجتماعي"، وزارة الشئون الاجتماعية بدولة الإمارات، 2013 http://goo.gl/kSndEg

31- "جدول المؤشرات الوطنية"، **موقع رؤية الإمارات 2021** http://goo.gl/nHH0Gr

32- "إنجازات الإمارات في أرقام" ، **موقع رؤية الإمارات 2021** http://goo.gl/wTQ4X5

33- "**The Rule of Law Index 2014**", (Washington:World Justice Project, 2014), p.152

34- "Results of Edelman Trust Barmeter: Annual Global Study 2014", **Edelman Corporation website**, 2014 http://goo.gl/WJjkf4

35- "ثقة المستهلكين في الإمارات العربية المتحدة ثابتة ومستقرة وفقاً لمؤشر ماستركارد"، **موقع أربيان بزنس**، 10 نوفمبر 2014 http://goo.gl/MsOqva

36- "استطلاع: 90% من المسؤولين التنفيذيين يثمنون دور الحكومة"، **صحيفة البيان**، 25 سبتمبر 2014 http://goo.gl/J2ToC8

37- "دراسة لرصد آمال وطموح وتطلعات الشباب العربي في 16 دولة عربية "، **موقع أصداء بيرسون- مارستيلر**، 2014 http://goo.gl/VyNjva

38- "استطلاع: تراجع شعبية تركيا في المنطقة بسبب سياساتها ضد مصر وسوريا"، **موقع صحيفة الأهرام المصرية**، 5 ديسمبر 2013 http://goo.gl/odTCqq